مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العـدد الثالث

2009

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث - 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

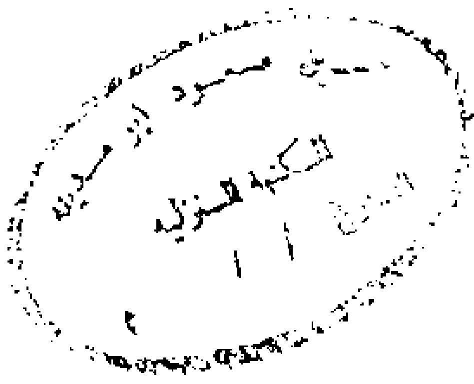
البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الافتتاحيـــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات –مع الأسف– لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

الموارد الطبيعية لمنطقة خليج سرت
واقع للتقصي

أ.د. الهادي أبو لقمة(*)

مدخل عام:

ظهر اسم خليج سرت تحت اسم سرت الكبير، تمييزاً له عن خليج آخر أصغر حجماً، ممثلا في سرت الصغير أو خليج قابس. وفي هذا دلالة على أن أمراً ما قد وفر قاسماً جمع بينهما، مع اختلاف ظاهر في صفتيهما: الكبير والصغير. فقد جاء تكرار الحديث من أسماء لامعة، تركت بصماتها على الجغرافيا التاريخية، بأن هذين المسطحين المائيين لهما سمات مميزة، أفرز مدلولها اللغوي عن تداولها كصفة لأي مسطح مائي، تتضافر فيه تلك الخصائص التي لا يعرفها إلا من لهم دراية بشؤون البحر والملاحة. وهو ما تمخض عن تحديد الخليجين دون غيرهما من جهات المتوسط، فكلاهما مسطح مائي مفتوح في اتجاه الشمال وعرضه، ومن ثم لهبوب رياح عاصفة يمكنها إحداث اضطراب ملموس لكتلة مائية هائلة لعدة أشهر كل عام.

هذا الاضطراب، وما يتلوه من تقلب وتدفق للمياه، وما ينجم عنهما من ردود فعل، يحاول البحر من خلالها العودة إلى منسوبه الأصلي، هي السمة والقاسم المشترك اللذين وعاهما البحارة الفينيقيون على ما يبدو، كأثر لفعلي التدفق ورد فعله، الأمر الذي راق للإغريق تبني القول به، كما فعل الرومان

(*) أستاذ شرف، جامعة قاريونس وجامعة السابع من أبريل.
الأمين السابق للجمعية الجغرافية الليبية

في تاريخ لاحق، حين أعادوا إقامة مستوطنة فينيقية ساحلية صغيرة، تحت اسم روماني Macomads نسبوه إلى طبيعة مياه الخليج Syrtis.

وفي هذا خلاف صارخ لما جاء به ابن عمهم الطبيب الإيطالي ديلا تشيلا في الربع الأول من القرن المنصرم، حين تجرأ، ودون أي سند، على القــول بأن كلمة سرت تعني الصحراء في اللغة العربية. وأنها باتت تعني كل المنطقة المحيطة بمياه الخليج. وفي هذا خلاف صريح للرأي الذي نادى به الأخــوان بيتشي، وفندا فيه ما أشار إليه أول أوروبي يجتاز المنطقة؛ إذ نراهما يقــران بنسبة الكلمة إلى فعل التدفق والأثر الناجم عنه[1].

وباختصار يتضح مما ذهب إليه ديلا تشيلا أن اسم المستوطنة قد تحــول إلى مدلول جغرافي لكامل المنطقة المنضوية تحت مفهوم الصحراء، كما يعني أن طبيعة مياه هذا المسطح المائي الذي عرف أيضاً بالبحر الليبي، أو بحــر العواصف، ممثلاً في مياه خليج سرت، الذي كان الجغرافي الكبير بلينــي أول من حدد امتداد محيطه البالغ 422 ميلاً بحريــاً، بــين رأس البــرج وميناــاء هميسبيرس[2]، هي التي أفردت دلالتها كاسم على اليابس المجــاور، ولــيس العكس، فقد كانت الكلمة تتداول قبل مجيء العرب، وبالتحديد كاسم جغرافــي لمنطقتين محددتين من مياه المتوسط الجنوبية.

. رسم خط ساحل سرت على غير ما يمثل الواقع، وهو مــا اســتمر دون تغيير مع تلك الخرائط التي أفرزتها حقبة ما عرف بعصر النهضة، وظلــت كما هي حتى قام الأخوان بيتشي عام 1822/21 بالسير بمحاذاته، مدونين ما نصه: "إن الخطوط العريضة التي رسمها بطليموس لخليج سرت في منتصف القرن الثاني الميلادي، وإن كانت غير صحيحة في مجملها، إلا أنها تظل مع

ذلك أكثر دقة من تلك التي دونت بعده... وتحتاج بالتالي إلى إعادة نظر، تتعلق بإضافة تسعين ميلاً إلى طوله، وزحزحة عرضه شمالاً ثلاثين ميلاً أخرى. ويستدعي من ثم إنقاص مساحته ستة آلاف ميل، قبل أن تصبح مطابقة للحقيقة(3).

وكما بين الأخوان بيتشي من سلاح البحرية البريطانية، واقع خط الساحل، أقرا بأن كلمة سرت لابد أن تكون فينيقية الأصل والدلالة، وأن استعمال الإغريق للمعنى الذي راق للرومان أيضاً، لابد أنه يرجع إلى أنه لقي لديهما القبول المطلق، ثم راق للعرب اختزاله وقصره على المنسوب إليه، دون إدراك منهم للمعنى الذي لم يقرنه أي من كتابهم بالإشارة إلى الصحراء، وإلى تلك الطبيعة الرملية التي صورت يومها وكأنها المظهر الطبوغرافي السائد، وأعطتها صورة معتمة، فقد جاء في حديث بليني أنها صحراء، وليس بها إلا الرمل، وما تعج به من ثعابين(4).

جاء هذا الوصف بعد خمسة قرون من تأكيد أبي التاريخ الذي تحدث عن موطن النسامونيين على طرف الساحل الجنوبي الشرقي للخليج ومنطقة الواحات، ووصفها بأنها دائمة الانتقال ما بين ساحل خليج سرت، حيث تعيش قطعانها، ومنطقة الواحات حيث التمور الوفيرة، إضافة إلى مهارتهم في صيد الجراد، الذي يستخدمونه هو الآخر، كمصدر رزق إضافي، انطلاقاً من كثرة عددهم وقوة شكيمتهم؛ إذ من عاداتهم الزواج بأكثر من واحدة، رغم تأكيده وجودهم وسط الرمال، وهو ما لا يمكن مجرد التفكير فيه، وذلك أن الرعاة يحتاجون بالضرورة إلى رقعة جغرافية واسعة تضمن لهم علف حيواناتهم، ولو من النوع الفقير، إلى جانب إمكانية الحصول على بعض الماء، وإن كان رديئاً، فكلاهما ضرورة ملحة. ويعني غياب أي منهما انعداماً للراعي، ولما

يمكن أن يتعهده بالرعي، داخل تجمعات الكثبان الرملية، التي شكلت بيئة لحياة قوم امتازوا بالمهارة في الحرب لامتلاكهم ثلاث خصائص متناقضة، كإتقانهم استعمال الرماح، واستخدام جلود النعام كدروع واقية، إلى جانب سرعتهم الفائقة، ذلك أن الحصول على الرماح يعني ضرورة توفير مادتها الخام، كما هو الحال في استعمال جلود النعام؛ إذ يدرك الجميع أن مثل هذا الحيوان الذي يحتاج لمرعى جيد، لا يمكن أن توفر جلوده مانعاً يقي من طعنات خناجر محاربين سمتهم الأولى السرعة الفائقة، في الوقت الذي لا تساعد فيه البيئة الرملية حتى على السير البطيء.

وخلاصة القول إن إشارة هيرودوت عن النسامونيين وقطعانهم والإقامة وسط الرمال واعتمادهم تمر الواحات كغذاء إضافي، وإن بدت ضمن ما يمكن الإشارة إليه من تلك الحالات التي اعتمدت وسيلة السماع بدل المشاهدة، يرى آخرون أن المنطقة بكاملها مجرد رمال لا ماء ولا نبات فيها، ولا شيء يتحرك فوقها سوى الأفاعي، التي تقاوم جلودها هي الأخرى طعنات الخناجر فوق رمال ملتهبة، لا تزيد في واقع الأمر عن كونها نصوصاً جغرافية فاقدة لدقة المعنى وصوابه. وفي هذا مدعاة للإقرار بأن كامل منطقة خليج سرت كانت مستقراً لعدد من القبائل، فرض عليها مزاولة واعتماد الرعي أساساً لتوفير متطلبات بقائها في بيئة تعمقت سلبياتها، منذ زمن سبق القرن الخامس قبل الميلاد، حين بدأ حديث السلف من المؤرخين والجغرافيين يترك إشارات عن ظروف بيئية سلبت المنطقة استمرار أن يكون ظهير سواحل سرت، ومن ورائه المناطق الرملية، التي شكلت الحيوانات الكاسرة إحدى سماتها المميزة.

البيئة الطبيعية:

أثمر التطور الجيولوجي لما نعرفه اليوم بالمنطقة الوسطى حدوث وتعاقب بناء جيولوجي، دفع خط ساحلها صوب الجنوب، مشكلاً جزءاً كبيراً من حوض فزان؛ إذ من المتفق عليه أن قسماً كبيراً من شمال الصحراء الكبرى كان حتى أوائل الزمن الجيولوجي الثالث جزءاً من بحر تيتس القديم. وكان خليج سرت بالذات أعظم اتساعاً منه في الوقت الحاضر؛ إذ وصل امتداده إلى قرابة خط عرض 25° شمالاً[5]. أخذ بعدها في التراجع البطيء، إلى أن استقر على هيئته الحالية، لا من حيث طبوغرافيته العامة، وإنما، وهو الأهم، من حيث ظروف المناخ، التي شهدت تحولات جذرية تراوحت ما بين إفراط في الرطوبة زمن البلايستوسيين، الذي أفرزت نهايته، منذ ستة آلاف سنة، تحولاً واضحاً في كميات التساقط، أحدثت تغيرات، في نوع الحياة النباتية التي قد تكون ملائمة يومها للحيوانات الكاسرة والمتوحشة، فحديث هيرودوت عن رعي القطعان لا يمكن النظر إليه في ظل ضدين يجمعان بين الحيوانات المفترسة وأفاعي يمكنها ابتلاع الثيران، وقوم يعتمدون الرعي كمرجع أساس لاستمرار حياتهم في بيئة قوامها التكوينات الرملية الحارقة، التي بإمكانها إزالة أي أثر لمن اتخذوا منها مقراً.

أفكار تحمل التناقض، زاد عمرها على عشرين قرناً، وبالتحديد منذ الفترة التي صاحبت بداية الألف الأولى قبل النصرانية، حين بدأت بوادر الاحتكاك مع الوافدين من وراء البحر تترك بعض الإشارات حول الظروف البيئية القاسية التي طبعت شاطئ الخليج، ودفعت بهم لإقامة ملاذات صغيرة متفرقة، تجنباً للأنواء، أو طلباً للراحة والتزود بالمياه وبعض المؤن. وأكثر من ذلك تجنب الاحتكاك مع سكانه من البدو الأشداء، الذين لا يمكن التفكير في مجال

تحركهم خارج تلك الرقعة الجغرافية التي لم يزد واقعها يومها عن مجال رعوي فقير، قد تظهر به في مواسم معينة بعض الحيوانات الكاسرة والزواحف والطيور الجارحة، بين حيوانات المراعي المعتادة، بما في ذلك طيور النعام، وبعض فصائل الودان والغزلان وبقر الوحش[6].

تشكل المنطقة التي باتت تدعى سهول سرت الأراضي المحيطة بهذا الخليج، بدءاً من مصراتة، وحتى توكرة، خلافاً لرأي العديد من الجغرافيين الذين يرون في منطقة الزويتينة، أول ميناء يشحن منه النفط، ورأس البرج القريب من مدينة مصراته هي الرقعة التي تشغلها هذه السهول.

تمثل هذه المنطقة رقعة سهلية شاسعة، يأخذ سطحها في الارتفاع التدريجي، سواء باتجاه الغرب أو الشرق، أو، وهو الأهم، نحو الجنوب، مع خلوها الواضح من أية مواقع فيزيوغرافية واضحة، تعمل على تحديدها، قبل بلوغ نطاق المنخفض الذي تشغله واحات أوجلة وجالو ومرادة واجخرة[7].

أما فيما عدا ذلك فإن مسطح سبخة تاورغاء وبعض الكثبان الرملية الساحلية ذات النشأة البحرية، إلى جانب بعض السباخ المتفرقة، وبعض مجاري الأودية الجافة غالباً هي المظاهر الطبوغرافية الوحيدة البارزة، ضمن نطاق من التكوينات الرسوبية البحرية النشأة، حيث لا مجال للبحث عن الخامات المعدنية التي تم التعويض عنها لحسن الحظ بما اختزنته بعض أجزائها من خام البترول، أو التكوينات الرملية التي تعلو بعض أطرافها.

صنف جميع أساتذة علم المناخ المنطقة بأنها جزء من النطاق الصحراوي، على أساس أن السمة العامة لهذا النوع من المناخ يمتد أثرها حتى مياه الخليج ذاتها، خلافاً لبعض جهات الساحل الليبي، حيث لعبت بعض

الظروف المحلية في إعطاء ما بات متعارفاً على كونه شريط مناخ البحر المتوسط. من ذلك أن معدل المطر السنوي لساحل الخليج أقل منه في أي جهة ساحلية أخرى، وينتهي بالكامل على بعد لا يزيد على 100 كيلومتر (16 و12 ملليمتر في واحتي مرادة وجالو على التوالي) [8].

تتسم منطقة خليج سرت، انطلاقاً مما أشير إليه، بجملة من المعوقات الطبيعية، تمثلت أساساً في ساحل يفتقر إلى ظهير جغرافي سلبته ظروف السطح والمناخ والموارد المائية المكونات الأولية لخلق وتواصل نوع من الحياة المستقرة من حوله، كما أن خط الساحل قد جمع هو الآخر عدة مساوئ، تمثل أهمها في خلوه من أماكن محمية، يمكنها أن توفر الملاذ والمنطلق لاستغلال ثروة هذا الشاطئ، الذي اكتسب ما ينفر ويبعد أمهر البحارة عن التعامل مع مياهه، التي كثيراً ما صورت على أنها المقبرة، التي لا مجال للعودة منها، ما يعني أن استغلال هذا الساحل الطويل المبعثر السكان، يحتم خلق ملاذات آمنة لمن يعول عليهم في استغلال هذا الخليج، الذي تشتد عواصفه خلال فصلي الخريف والشتاء، علماً بأن جل من وصلوا إلى مياهه من الصيادين الأوروبيين كانوا وراء صيد الإسفنج بالذات، فثروة هذا البحر السمكية تبدو محدودة، كما تدل على ذلك مؤشرات الدراسات الحديثة.

تعريف الموارد:

عرفت الموارد بأنها كل ما يستغله الإنسان من خامات الطبيعة[9]. وفي هذا دلالة صريحة على أن استغلال بني البشر للموارد الطبيعية سيكون مرهوناً بمدى اتساع أفق تفكيرهم في استخدام تلك المصادر، سواء ما اعتادوا على استغلالها فعلاً، أو تلك المحتمل توفرها، في باطن الأرض أو في الفضاء الذي يعلوه، أو ضمن تلك المسطحات الهائلة من المسطحات البحرية. وعلى

هذا فإن الكون بكامله يظل خالياً من الموارد، إذا عزلنا الإنسان عنه، فالموارد تظل دوماً مقترنة بالإنسان انطلاقاً من أن جلها يدخل في إشباع حاجاته.

أسهمت التحولات التي صاحبت الاستعداد لتصدير خام النفط من أكثر من معبر واحد في هذه المنطقة القاحلة في إرساء بوادر أعادت لكثير من تلك المحطات البحرية الهامشية التي أقامها الإغريق أو الفينيقيون، وورثها الرومان في نهاية المطاف ، أهميتها تلك الحركة التي ظلت رهن محيط دفاعاتها، خلافاً لواقع اليوم الذي جعل من بعضها مدناً عصرية، لا ينقطع حبل تواصلها مع باقي جهات العالم، عن طريق مياه الخليج الذي قال الجغرافي الروماني الكبير استرابو في منتصف القرن الثاني بعد الميلاد إن الإبحار فيه هو بمثابة العقبة الكأداء أمام سفن الأقدمين.

إن الملفت للانتباه أن ما لحق بخط ساحل هذه المنطقة من إنشاء مراكز عمرانية جديدة في نوع وظائفها، ممثلة في الموانئ النفطية، أو إعادة بعضها الآخر كمستوطنات قصد الإقامة والاستقرار، قد تم مع بقاء الظروف البيئية على حالها، في كلتا الحالتين، من قبل وافدين من وراء البحر، ولخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، وخاصة فيما يتعلق بتلك التي لها صلة بصناعة الطاقة، ذلك أن إنشاء مدن جديدة لا صلة لها بتحريك شريان اقتصادي دائم النبض، أمر ينبغي التعامل معه بحذر شديد، لأن مجرد عمليات الصيانة ستحتاج لإنفاق مالي قد يصعب توفيره، ما يدفعنا لطرح بعض التساؤلات الخاصة بنوع وحجم المتوفر من الموارد الطبيعية، مع محاولة استشراف جدواها في ظل تفرد هذا الجزء من الساحل الليبي بظروف بيئية جعلته، على الرغم مما تعج به اليوم بعض موانئه من حركة، لا يختلف عن باقي النطاق الصحراوي في كثافة سكانه (230 ألف نسمة لكامل المنطقة الوسطى) [10].

وفي هذا دلالة أكيدة على أن استغلال مكونات هذه البيئة لابد أن ينطلق ضمن إطار هذه الدعامة الطبيعية الهشة، المقرونة بندرة من يعول عليهم، ممثلاً في تلك الفئة التي ورثت شظف العيش، قبل ذلك الحدث الذي سجله ميناء الزويتينة قبل نحو ثلاثين عاماً خلت.

وهكذا فإن حرفة الرعي المحدود، بحكم طبيعة المرعى الذي يصنف ضمن مراعي الاستبس الفقير، كأثر مباشر لرداءة التربة وشح الرطوبة، ظلت السند الأول لتلك القلة من الرعاة الذين لم تكن لهم علاقة من أي نوع بالتطلع نحو مياه البحر القريب منهم. ومن ثم فقد ظل مجهول الهوية، على الرغم من العيش بالقرب من مياهه، وقايض أجدادهم عن طريقه، في بعض الفترات التي يشتد فيها شظف الحياة، أبناءهم مقابل مؤونة قليلة مع مراكب النصارى من الصقليين، كما جاء فيما دوّنه ابن الوزان المعروف بليو الأفريقي، في النصف الأول من القرن السادس عشر؛ فهذه الصحراء معزولة تماماً عن أي تجمع بشري، وخالية من أي إنتاج، ما يحتم على السكان البائسين، عند احتياجهم لبعض الحبوب أو أي شيء آخر، تقديم أطفالهم إلى الصقليين الذين يترددون على الساحل، الذين كثيراً ما يكون بإمكانهم أخذ هؤلاء الأطفال، مقابل ما قدموه من زاد لذويهم[11].

أما الأخوان بيتشي، اللذان قطعا المنطقة سيراً على الأقدام، فأكدا أن أجزاء كثيرة من منطقة سرت توفر مرعى ممتازاً، رغم أن بعض أجزائها لا توفر سوى الحد الأدنى للحياة[12]. وتمثل هذا الحد الأدنى اللازم لاستمرار حياة ذلك النفر من السكان، في رعي محدود، مع زراعة رقع بعلية مبعثرة، يمكنهم المجازفة بزراعتها إذا نالتها كمية كافية من الرطوبة، وتوفرت كمية

من البذور، ويندر أن يكون العائد مجزياً، إما لفشـــل المحصـــول ذاتـــه، أو لاستيلاء جامعي الضرائب عليه في بعض الأحيان.

واقع مرير عاشه سكان المنطقة منذ زمن طويل، امتد إلى مـــا يتجـــاوز عقدين، بحكم مستجدات لا علاقة لها بتنمية محلية قوامها سكان المنطقة، وما توفره من موارد معتادة لديهم، ارتبطت أصلاً بمقومات حياة البدو، الـــذين لا خيار لديهم سوى الحفاظ على ما يملكونه من حيوانات، عليهم التنقل بها وراء حاجاتهم من الكلأ والماء. السببان الأهم في حلقة الصراع الدائم بـــين فئـــاتهم المختلفة، التي لا تعترف بما يحد من انتقالها بين أرض هنـــا وأخـــرى وراء الأفق.

عمقت سمات البداوة لدى النفر القليل من سكان هذه الرقعـــة الجغرافيـــة المترامية نظرة اجتماعية تأبى الإقامة الدائمة، وتحط من قدر من يزاول عملاً يدوياً، وإن مثل عائده ما يسعى البدوي لمقايضته، سواء لتوفير قوته، أو لرفع استعداده، وتأمين تنقله، ذلك أن القليل من الزاد التقليدي يكفي لتواصل حياتـــه التي لم تعرف للسلطة معنى خارج ما يأمر به الوالد، أو يقره شيخ العشـــيرة اللذان أخذا يدركان، على عجل، أن السكون الرهيب من حـــولهم أخـــذ يفقـــد رتابته، مع ظهور مستجدات يصعب تجاهل وجودها، وخاصة أنها هي التي قد تسعى إليهم، ومن ثم فلا مانع مطلقاً من تحقيق الاستفادة القصوى منها.

خلفت أضواء موانئ المنطقة نشاطاً اقتصادياً جديداً يعتمد على العمالـــة الوافدة من مناطق مختلفة، وأعداد قليلة نوعاً من العمالة التي لا يمثل الليبيون فيها إلا القلة، ناهيك عن أبناء المنطقة، الذين ما زالت فئة منهم لا تـــرى مـــا

يوجب التفريق في معاملتهم، وتلك الفئة الفاعلة من الليبيين الوافدين من جهات أخرى.

المهم أثر تواصل انضمام أعداد من أبناء المنطقة للاستفادة من هذا الحديث الجديد في تهميش ملحوظ لحرفة الرعي، التي باتت تزاول عن طريق الأجراء، وبتكلفة باهظة، في حين ركن محترفوها الأصليون إلى حياة ناعمة، لا صلة لها بواقع البيئة من حولهم، أخذت تدفع بهم تدريجياً إلى ترك هذا النشاط، الذي قد لا يختلف مصيره عن تلك المزارع التي خطط لاستثمار جزء من مياه النهر الصناعي العظيم الباهظة التكاليف فيها لزراعتها في محيط مدينة سرت أو في منطقة النوفلية، حيث تشكل عقبتا التربة الملائمة وفقدان المزارع ذاته معضلتين لن يجدي معهما توفر المياه، وإقامة مصدات الرياح، للحد من آثار التعرية، ودفع مزايا مالية في تحقيق عائد يمكن أن يكون ركناً يوظف لصالح التنمية، تماماً كما هو الحال مع الصيد البحري لأغراض غير الاستهلاك المحلي المحدود جداً، ويمارس هو الآخر من قبل أناس وافدين، تعني مفاهيم النمو والتنمية والإستراتيجية القابلة للتطوير، عند الحديث عن الموارد الاقتصادية لأية جهة، أن مثل هذه المفاهيم ستبقى دون معنى في غياب من يبعث النمو ويحقق التنمية، ويضع أطر الإستراتيجية المراد بلوغها ومجالاتها، وهو ما تجاهلته محاور هذا المؤتمر مع كل أسف.

ومن هنا فإن الحديث عن الموارد الطبيعية ينبغي التعامل معه من خلال معادلة تحدد هذه الموارد، كما تعكسها جملة الظروف الطبيعية، كحد أول لهذه المعادلة، التي ستبقى مكوناتها مجرد سرد لحقائق قد يعيها أهل الأرض الذين لن يكون بإمكانهم فعل الكثير، في ظل غياب ما يلزمهم، مجرد التفكير في تلك الحياة التي اختفت مظاهر الشظف من حولها بفعل مؤثرات، ربما تكون قد

تمكنت ظاهرياً من توفير هذا الثوب الجديد. إلا أن الأمـــر يتطلـــب إدراك أن مكونات البيئة ستظل كما هي، إن لم يتفاقم أمرها، كأي وسط جغرافي تحكمه مساوئ طبيعية مركبة، بدءاً من طبيعة التربة، وندرة ورداءة المصدر المائي الباطني، وشح الرطوبة، وارتفاع معدل الحرارة، ورياح باردة شتاء، ولافحة محملة بالأتربة صيفاً، وغطاء نباتي فقير، إلى جانب أراضي سبخة، وكثبـــان رملية متناثرة قرب ساحل منخفض، يفتقر هو الآخر لما يوفر الحماية، ويسمح بتوفير متطلبات الصيد في أبسط صوره، إلا إذا حزم المعنيـــون باعتبـــارهم طرفاً في المعادلة أمرهم، وحددوا الخيارات الصعبة الواجب اتباعها، في ظل فقدان شهيتهم للعمل أصلاً، وقلة أعدادهم، وتشتت منازلهم، وأكثر مـــن هـــذا بقائهم خارج بؤرة وعي ما يحيط بهم، على الرغم من إدراك العديدين منهم أن قهر الطبيعة من حولهم، بفعل مؤثرات خارجية سيبقى من الأمور المســـتحيلة مرحلياً على الأقل، من ذلك فشل الشركة التونسية في زراعة الأعلاف كالقنب والتين الشوكي في أغلب وديان المنطقة، ما أدى إلى إهدار عشرات الملايين، تماماً مثل فكرة زراعة محاصيل الأعلاف الخضراء، في غير الأرض المؤهلة لذلك، باستعمال مياه النهر الصناعي العظيم، التي بوشر فعلاً في استغلالها في مزارع خطط اعتماد الري محركاً لها، عسى أن يكون حظها غير حال بعض المشاريع الأخرى، وخاصة مشاريع تربية الدواجن، التي حققت بعض النجاح حين توفر لها الدعم المادي السخي، الذي لازم أغلب المشاريع التي أسيء فهم المعوقات الطبيعية والبشرية الداعمة لاستمرارها، وصورت على أنهـــا فـــي طريق النمو، الذي سيحولها إلى مشاريع للتنمية المستدامة، في حين أنها لـــم تزد عن كونها طفرة، استندت إلى طموح مفرط عزز منه إنفـــاق دون قيـــد، ودعاية بولغ في دمج ألوان طيفها.

ومن هنا فإن تنمية موارد منطقة خليج سرت خارج ما يجري في مجال صناعة الطاقة، لابد أن ينطلق من تنمية الثروة الحيوانية، من خلال توعية الراعي وتحسين السلالة، وتوفير المياه الضرورية، وتقديم المساعدة عند الضرورة، لمن يزاولون هذه الحرفة فعلاً، الأمر الذي ينطبق على صيادي الأسماك، التي يخشى على استمرار تكاثرها، المحدود أصلاً، من آثار التلوث النفطي الذي سيزداد حتماً، مع توالي نشاط هذه المرافق، وستلحق آثاره الضارة بسواحل بعيدة، كأثر لحركة التيارات البحرية، أو إلى من يوكل إليهم استغلال بعض السباخ الساحلية لإنتاج الملح، أو إعادة بعث الحياة في تعدين خام الكبريت، الذي كان يصدر أحياناً من مرفأ البريقة القديم، حيث تنقل مادة السلفا على ظهور الإبل، من مقطع الكبريت إلى منطقة البريقة، فتأتي بعض السفن أحياناً لنقلها، ما يفسر إطلاق العرب على هذا الجزء اسم خليج الكبريت(13).

نخلص مما سبقت الإشارة إليه إلى أن موقع منطقة خليج سرت، بامتدادها الجغرافي الواضح، قد جعل منها أقرب مناطق المتوسط من نطاق الصحراء، ومن ثم إلى قلب القارة الأفريقية، التي يمكن أن تصبح مدينة سرت نقطة وصل لإعادة ذلك الاتصال التجاري الذي تواصل على مدى قرون عديدة مع مراكز ساحلية أخرى وحولها إلى أن تصبح أقسى أجزاء الساحل الليبي من حيث ظروف مناخها، الذي أدى تلاحمه مع مكونات طبيعية أخرى إلى تحولها إلى منطقة أقل حظاً في مكوناتها الاقتصادية، من بعض تلك الأراضي التي تلامس مياه هذا البحر، الذي فقد هو الآخر ما يدفع بساحله لتغيير صورة اليابس من حوله، وبالذات بعد إقامة العديد من الكليات الجامعية، التي يؤمل منها خلق عناصر محلية قادرة على التفاعل مع ظروف بيئتها، بدل التأهب

للانتقال إلى جهات أخرى، وخاصة بعد أن باتت مياه هذا الخليج عرضة لأطماع الأقوياء الذين ينكرون حقنا في السيطرة على مياه، تم تحديد أبعادها منذ بداية النصف الثاني من القرن الميلادي الثاني، وجاء تأكيدنا عليها بما سمي بخط الموت، ما يتطلب تعميق وعي جميع الليبيين بالأهمية الإستراتيجية القصوى لمياه هذا البحر، الذي سبقت الإشارة إلى تداول اسمه بالبحر الليبي، قبل أن يعرف السلف شيئاً عن العالم الجديد. ذلك أن حمايته وجميع الأراضي المجاورة تشكل بالفعل دعامة الأمن القومي.

وختاماً هل سيكون بالإمكان، من خلال ما ستنتهي إليه أعمال هذا المؤتمر، وضع لبنات تخطو بهذه المنطقة خطوات إلى الأمام، وتخرجها من دائرة التقصي، إلى إقرار ولو ملامح عامة لإستراتيجية قابلة للتطوير؟ سؤال سأسعد بالإجابة عليه دون ريب .

هوامش:

1- الهادي أبو لقمة، الأخوان بيتشي والساحل الليبـــي، منشـــورات جامعـــة قاريونس، 1995، ص195.

2- المرجع نفسه، ص186.

3- المرجع نفسه، ص186.

4- الهادي أبو لقمة، دراسات ليبيـــة، سلســـلة رقـــم 2، بنغـــازي، 1998، ص273.

5- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، 1965، ص15.

6- الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مرجع سابق، ص278.

7- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص95.

8- المرجع نفسه، ص ص206-207.

9- سارة حسن منيمنه، جغرافية الموارد والإنتاج، بيروت، 1984، ص33.

10- النتائج النهائية لتعداد السكان، 1995، ص27.

11- الهادي أبو لقمة، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، مرجع سابق، ص191.

12- المرجع نفسه، ص192.

13- المرجع نفسه، ص191.